اختتمت في جامعة الموصل، فعاليات الأسبوع الثقافي لكلية الحقوق، الذي تضمن عقد المؤتمر العلمي الثاني للكلية، وافتتاح مكتبة الكترونية، ومعرض للكتاب، وممارسة جديدة للمحكمة التطبيقية، مع تكريم عمداء الكلية المتقاعدين والطلبة الأوائل، وتوزيع شهادات على خريجي التعليم المستمر في الكلية، وقال د.طلال البدراني معاون عميد كلية الحقوق للمدى: بأن المؤتمر العلمي كان ابرز نشاط في الأسبوع الثقافي الذي تزامن مع احتفال الكلية بالذكرى الفضية لتأسيسها، وتزامن كذلك مع احتفال الأوساط الأكاديمية العراقية بالذكرى المئوية لتأسيس كلية الحقوق بجامعة بغداد، وأضاف البدراني:

في مؤتمر لكلية الحقوق بجامعة الموصل

باحثون يطالبون بسن تشريعات تتلاءم مع الواقع البيئي في العراق

الموصل/نوزت شمدين

المؤتمر حمل عنوان(بيئتنا حياتنا، وحمايتها مسؤولية الجميع)، تناول فيه المؤتمرون على مدى يومين عدة محاور منها:الحماية الجنائية للبيئة، والحماية الدستورية للبيئة، ومحور عن الحماية المدنية والشرعية للبيئة، والحماية الإدارية والمالية للبيئة، مع محور لمعالجة التلوث البيئي، هذا ومن جانبه قال عميد كلية الحقوق الدكتور أكرم محمود حسين في كلمة له في مستهل انعقاد المؤتمر بأن: كلية الحقوق أسهمت وعلى مدى عقدين ونصف بإعداد الكوادر القانونية والقضائية، كما قام طلبتها وأساتذتها بدور فاعل في حياة العراق السياسية والثقافية والاجتماعية، وعن أعمال المؤتمر ذكر العميد بأن سبب اختيار التسمية للمؤتمر الذي قبل ٣٠ بحثاً، جاء بسبب الواقع المؤلم للبيئة في العراق، الذي وصل حداً لا يمكن السكوت او التغافل عنه، وقال:ستجدون من خلال البحوث المشاركة أن هناك حالات كثيرة من ازدياد الإصابة بالسرطان وتشوه الأجنة والإسقاط المتكرر وارتفاع نسبة الإصابة بالعقم، كما أن بعض أنواع مسببات التلوث فضلاً عن كونها عابرة للحدود فهي عابرة للأزمنة قد تستغرق أجيالاً متعاقبة، وقد أصبح من قبيل الضرورة الملحة سن تشريع بيئي يتلاءم مع الواقع المرير للبيئة العراقية،والعمل على إنشاء صندوق تعويضات للمتضررين،ومعالجة الأضرار البيئية المتمثلة بقشط التربة ومعالجة المياه والهواء من التلوث، وأوضح بان القوانين النافذة ومنها قانون البيئة العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨، والنظام الداخلي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بالرقابة على استخدام مصادر الإشعاع في العراق ، لا توفر الحد الأدنى لجبر الضرر.

وضمن فعاليات الاسبوع الثقافي لكلية الحقوق ايضاً، تواصلت إجراءات سير الدعوى الجنائية في المحكمة التطبيقية، التي انفردت بها كلية الحقوق في جامعة الموصل، عن بقية اقرأنها في جامعات البلاد، واوضح أستاذ مادة الجنايات المشرف على المحكمة متحدثاً للمدى، عن آلية المحكمة التطبيقية بالقول: بأنها من الممارسات الإجرائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ويتم تطبيقها على طلبة المرحلة الرابعة، باعتبار أنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من التخرج، فمن الضرورة بمكان أن تعزز المعلومات النظرية والأكاديمية التي تلقوها عبر مراحل الدراسة، بممارسات وإجراءات تطبيقية حتى يتمكنوا من تطبيق النص على الواقعة، ونقوم بتناول جريمة حدثت في الواقع وعرضت على القضاء العراقي في وقت سابق أي هي فعلية وليست متخيلة، وقمنا فقط بتغيير أسماء الشخوص وحورنا في الواقعة بما يسعفنا بتقديم بعض الدفوع والطلبات، التي يمكن أن تنمي تصورات الطلبة عما يقومون به، وأضاف الدكتور المشرف على المحكمة: بأننا تناولنا في الفصل الدراسي الأول الأدوار التحقيقية الأولى لهذه الدعوة التي تشهدون وقائع جلستها ألان في المحكمة، والتي من المؤمل أن يصدر قرار الحكم فيها اليوم، وستكون الإجراءات كلها كما في المحكمة الحقيقية من المناداة على المتهمين، وقراءة قرار الإحالة، وسماع بينات الشهود(النفي والإثبات) والكشوف والمحاضر، وصولا الى ضبط إفادات المتهمين، وتوجيه التهمة ومن ثم إصدار القرار، وأوضح الدكتور المشرف على ان المحكمة هذه ليست مسرحية حفظ فيها الطلاب أدوارهم، وإنما هم يفهمون ما يقومون به، ويدركون ما يجري جيدا، وهذا سيساعدهم كثيرا في حياتهم العملية في المحاكم لاحقا بعد تخرجهم، وقال بان الكلية تجد صعوبة بسبب الظروف الحالية من استصحاب مجموعة من الطلاب للتطبيق في المحكمة الحقيقية، لذا أوجدنا هذه المحكمة التطبيقية التي تعوض الطلاب عن ذلك، للعام الثالث على التوالي، سيما وان اغلب أساتذة كلية الحقوق كانوا محامين وبينهم قضاة وهم يدرسون الاحراءات القضائية، لهذا فأن من السهل نقل الأمور التطبيقية الى الطلاب. وبدت القاعة التي تجري فيها وقائع الجلسة التي أدارها الطلاب وبشكل كامل، وكأنها محكمة فعلية، حيث جلس ثلاثة من الطلاب وهم يرتدون الزي الخاص بالقضاة الموشح باللون الأبيض، مشكلين الهيئة القضائية، وعلى يمينهم طالب بزي الادعاء العام الموشح باللون الأحمر، وطالب وطالبة بزي المحامين الموشح باللون الأخضر، وكان هناك طالب(متهم في قفص الاتهام، وطالبة(معاون قضائي) تجلس امام منصة القضاة، وتدون تفاصيل الجلسة بالكامل.

كما تم ايضاً افتتاح المكتبة الالكترونية في كلية الحقوق، وهي تضم مجموعة من أجهزة الحاسوب التي تحوي عددا كبيرا من البحوث والكتب، وتم تخصيص هذه المكتبة بحسب معاون العميد لطلبة الدراسات العليا، وبين بأنها ستوفر عليهم الوقت والجهد في البحث عن المصادر التي يحتاجوها. ويذكر ان كلية الحقوق استحدثت في جامعة الموصل عام ١٩٨٣، وهي تضم قسمين: العام والخاص، تغير اسمها إلى كلية القانون والسياسة، ثم كلية القانون، وبعد عام ٢٠٠٣ أعيدت إليها تسميتها القديمة.

مـــن الـــداخـــل

وعاد الى اصدقائه

هـادي جـلـو مـرعـي

مر عام على الكتابة في هذه المساحة من الصفحة، وربما يحق لي ان احتفل مع نفسي، واوراقي،وآخر الاقلام التي لم تزل لم ينضب حبرها، بهذه المناسبة.

وعلى العكس مما لو كتبت في مساحات آخر ى، فقد ساعدتني المدى في التعقل، واليسر في التفكير، والكتابة الهادئة الداعية للاصلاح والبناء، دون ان افكر في ممارسة شكل من اشكال النقد الجارح والتسويف، او اثارة المشاعر السلبية.

الكتابة عالم آخر مغاير لكنها ليست –فقط- هروباً من وحشية الواقع وحوادثه، وقد تكون محاولة صادقة لاصلاح او نقد هادف وبناء. وفي الماضي القريب كان العالم بنخبه المثقفة يحتفل بالكاتب، ويحترم فنه وابداعه، حين كانت الكتابة محاولة ابداعية صادقة نابعة من ضمير انساني يرى ما يعانيه الآخر ون ويعمل على اسعادهم او التخفيف عنهم ما امكنه ذلك.

تغير الامور كثيراً الان، فالكاتب ليس واحدا، او مجموعة، والكتابة ليست فنا او اصلاحاً..

الكتاب تجاوزت اعدادهم الالاف،والكل يكتب دون احترام للمعايير المهنية، او الالتزام لجهة التعبير الجاد عن المسؤولية في صياغة العبارة وتركيبها، والدخول الى الحدث من زوايا مختلفة.. وقد لايجد القارئ المثقف مساحة من الفهم ينفذ من خلالها الى اجواء المقالة، وليتعرف على القصدمن الكتابة بهذه الطريقة، والى ما يرمي الكاتب؟ هناك وصف دقيق لحال العرب مع الشعر والادب، يقول.. لو كان من يقول البيت او البيتين من الشعر شاعراً لعد العرب كلهم شعراء.. وليس العرب كلهم شعراء. بالتاكيد.. هناك الان من يؤلف ابياتاً من الشعر الشعبي ويظن انه صار شاعراً، وهو غير ذلك..

> اظن ان المشكلة ليست في السادة الكتاب، وهي واقعة في القائمين على المواقع الالكترونية، وهؤلاء قلة يجيدون العمل على الكومبيوتر، لكنهم لا يفهمون من الكتابة سوى انها كلمات مرصوفة وصلت اليهم عبر البريد الالكتروني

وعندنا يكتب الناس ماشاءوا، وينشرونه على مواقع الانترنت، دون وعي بالكتابة ودون فهم.. ثم يتساءل البعض كيف تنشر هذه المواقع مقالات تافهة لهؤلاء الاشخاص الذين يجهلون انهم ليسوا كتابا؟ واظن ان المشكلة ليست في السادة الكتاب، وهي واقعة في القائمين على المواقع الالكترونية، وهؤلاء قلة يجيدون العمل على الكومبيوتر، لكنهم لا يفهمون من الكتابة سوى انها كلمات مرصوفة وصلت اليهم عبر البريد الالكتروني، وما عليهم سوى لطشها على صفحات الموقع مع مافيها من اخطاء طباعية وسوء استخدام للجملة، واللغة ومواضع الكلمات، او احترام شروط الكتابة..

وصرنا مثل اولئك المراهقين ايام زمان حين يبعثون بصورهم او بمساهمات ساذجة الى جريدة او مجلة ليتم نشرها في صفحة مساهمات الاصدقاء. ثم ليفرح المرسل ويحمل الجريدة ويطوف بها على الاصدقاء. باستثناء انه لا يستطيع فعل ذلك الان، ومن يقدر ان يحمل جهاز الحاسوب، والشاشة، وجهاز الحماية، ولوحة المفاتيح ليطوف على الاصدقاء ويريهم ما نشرته له بعض المواقع الالكترونية...

من اجل تحقيق بيئة عمل آمنة

أكاديميون يؤكدون ضرورة توفير شروط السلامة المهنية في مواقع العمل

بابل/ عادل الفتلاوي

استحدثت جامعة بابل شعبة خاصة للصحة والسلامة المهنية سيكون لها الأثر بإعداد الملاكات المؤهلة والمدربة لتحمل مسؤولية السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل المختلفة .

وبهذه المناسبة أقامت الجامعة بالتعاون مع دائرة الصحة والسلامة المهنية في بابل والمركز الوطني والجمعية العراقية للصحة والسلامة المهنية في بغداد الندوة العلمية الأولى حول واقع الصحة والسلامة المهنية وأهميتها في المؤسسات الجامعية والتربوية والقطاعات الصناعية من اجل تحقيق بيئة عمل آمنة للوصول إلى اقتصاد متطور وذلك بحضور أكاديميين ومتخصصين وطلبة الجامعة .

يقول الدكتور فارس ناجي عبود مساعد رئيس جامعة بابل للشؤون العلمية إن مفهوم الصحة والسلامة المهنية إنما هو تطبيق للمقولة المعروفة (الوقاية خير من العلاج) وان الصحة والسلامة المهنية هي من العلوم المهمة التي تهدف إلى حماية الإنسان ومصادر رزقه وأجهزته ومعداته التي يعمل بها وإبعاده عن المخاطر الناجمة من العمل وتوفير بيئة عمل آمنة أو بعبارة آخر ى هي مجموعة من الإجراءات والقواعد والنظم في إطار تشريعي تهدف إلى الحفاظ على حياة الإنسان من مخاطر العمل .

وأضاف :تدخل الصحة والسلامة المهنية في كل مجالات الحياة فعندما نتعامل مثلا مع الكهرباء أو الأجهزة المنزلية الكهربائية فلا غنى من إتباع أسس السلامة المهنية وحتى السير في الشوارع فإنها تستوجب اتخاذ تحوطات الأمان في المركبات وكذلك العمل في المصانع فإننا نحتاج إلى إتباع قواعد وأصول السلامة.

ويتابع :كذلك في قطاع التعليم الجامعي فانه يستوجب إتباع أسس الصحة والسلامة المهنية في المختبرات التعليمية والبحثية التي تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة بحماية العنصر البشري من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل والحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المنشات وما تحتويه من أجهزة ومعدات من التلف نتيجة الحوادث وتوفير وتنفيذ جميع شروط الصحة والسلامة المهنية التي تكفل توفير بيئة آمنة تحقق الوقاية من المخاطر وكذلك تستهدف الصحة والسلامة المهنية منهجا علميا لتثبيت الأمان والطمأنينة في نفوس العاملين في إثناء قيامهم باعمالهم.

ويؤكد مساعد رئيس الجامعة انه لكي يتم تحقيق هذه الأهداف فإنه يتطلب القيام بعدة إجراءات تتمثل بإنشاء أنظمة لإعداد التقارير الخاصة بالحوادث والإصابات وذلك لتقديمها وإعلام إدارة المؤسسة بها والقيام بإجراء التحريات اللازمة عن الحوادث وأثرها في الصحة والأمان وذلك فور ملاحظتها ورفع مستوى التوعية والاستجابة لبرنامج الصحة والسلامة المهنية مع ضرورة التوجيه وإيجاد التنسيق بين الجهات كافة بالنسبة للسلامة والصحة المهنية وتعزيز نموها في الإدارات المختلفة إذ يتضمن ذلك بالفحص الدوري لاماكن العمل ونشاطاته المختلفة وأخيرا الأخذ بنظر الاعتبار مخاطر العمل في المشاريع الحكومية والمتعلقة بالحوادث التي تمس الصحة والسلامة المهنية وذلك عند طرح المناقصات لهذه المشاريع وما يمكن عملها لاتقائها أو السيطرة عليها عند حدوثها.

فيما يؤكد الدكتور عماد عبد الحميد الطلباني مدير الصحة والسلامة المهنية في بابل إن علم السلامة والصحة المهنية أصبح اليوم علما واسعا له علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج والمحافظة على سلامة العاملين ويتمثل هذا العلم في عدة جوانب منها إصحاح بيئة العمل عن طريق توفير الأجواء المناسبة المريحة التي تشمل درجات الحرارة والرطوبة والتهوية وطرق سحب الأبخرة والغازات والأتربة أو استعمال الوسائل التقنية الحديثة لمنع حدوث إصابات العمل أو جعل المكائن مغلقة بشكل تام أو استعمال وسائل السلامة كالخلايا الكهروضوئية للسيطرة على العمل.

وأضاف :إن كل هذه الأمور تصب في محور واحد هو الاهتمام بالعامل الذي يمثل العنصر الأساس للارتقاء بالإنتاج كما ونوعا لان فقدانها كليا أو جزئيا يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية كبيرة ومع كل التطورات والتحسينات ووسائل الأمان التي طرأت على الآلة فلا تزال هناك إخطار تنجم عنها لايمكن تجنبها إلا باستعمال معدات الوقاية الشخصية.

وأضاف:إن استحداث شعبة للصحة والسلامة المهنية في جامعة بابل إنما هو وضع لبنة الأساس في بناء صرح الصحة والسلامة المهنية في الجامعات العراقية ودوائر التربية في العراق بشكل يتلاءم مع عراق الحضارة والتطور والعلم من اجل تحقيق بيئة عمل آمنة وإجراء الدراسات وحملات التوعية.

فيما يؤكد الدكتور عمران عيسى محمد مدير مركز بحوث البيئة في جامعة بابل ورئيس اللجنة التحضيرية للندوة إن التطور التقني الذي شهده العالم أدى إلى ظهور العديد من المخاطر التي ينبغي على الإنسان إدراكها وتجنب الوقوع في مسبباتها إذ إن أماكن العمل المتعددة والمختلفة من ورش ومصانع ومختبرات تعتبر بيئات عمل تكثر فيها العديد من المخاطر المهنية التي يتعرض لها العاملون مثل درجات الحرارة العالية ومخاطر الآلات الدوارة والأجهزة الحساسة ومخاطر التفاعلات السريعة والمواد السامة والغازات المتصاعدة وما إلى ذلك من مخاطر.

وقال :إن الإحصائيات السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية تؤكد ان (١١٠) ملايين عامل يتعرضون سنويا للإصابات المختلفة منها (١٨٠) الف إصابة تؤدي إلى الوفاة وبمعدل أربع إصابات عمل كل ثانية وحادث خطير كل ثلاث دقائق.

هذا وقد خرج المؤتمرون في الندوة بعدد من التوصيات التي تضمنت تعميم تجربة جامعة بابل على جميع الجامعات العراقية للاستفادة منها في استحداث دور نشاط الصحة والسلامة المهنية في التعليم الجامعي واعتماد نشاط الصحة والسلامة المهنية كأحد المقررات الدراسية في احد مراحل الدراسات الأولية مع جانب من التطبيق العملي وضرورة تشريع قانون يضمن التعويضات للمصابين بالحوادث.

زراعة البصرة تتهم شركة نفط الجنوب بالاستحواذ على الأراضي الزراعية

البصرة / المدى

اتهمت مديرية زراعة البصرة شركة نفط الجنوب بعرقلة الجهود الرامية لتطوير القطاع الزراعي بالاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في المحافظة.

وأوضح مدير المديرية عامر سلمان بحسب راديو سوا أن الشركة المذكورة لا تسمح للفلاحين باتخاذ أي إجراء باستثناء تجديد العقود التي أبرمتها معهم لاستملاك الأراضي بشروط مجحفة، على حد قوله.

وقال سلمان أن شركة نفط الجنوب ترفض الكشف للمديرية عن حجم المساحات التي تستملكها بعد أن صنفت غالبية الأراضي الزراعية في المحافظة كأراض نفطية، كما في قضائي المدينة والقرنة شمالي البصرة وناحية الدير وجزء من قضاء شط العرب إضافة إلى قضاء الزبير وناحية صفوان.

ودعا سلمان الحكومة إلى إعادة النظر بالآليات القانونية المتعلقة بتعويض أصحاب الأراضي الزراعية التي تصنف على أنها نفطية، منتقدا القرار ٢٧٣ الذي لا يأخذ التغير في الأسعار خلال المدة الزمنية التي تفصل بين جرد الأراضي وصرف التعويضات التي تستغرق مدة طويلة.

يذكر أن قطاع الزراعة في محافظة البصرة يشهد تدهوراً ملحوظاً أسفر عن تراجع معدلات الإنتاج على أثر المشاكل والأزمات التي عصفت بواقع حال المزارعين، ومنها ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وتفشي الآفات وشحة المياه علاوة على الإستيراد العشوائي للمحاصيل الزراعية من دول الجوار.

منظمة مدنية تطالب بمعالجة شحة مياه الأهوار في ميسان

ميسان/ رعد شاكر

طالب رئيس منظمة مجلس عرب الأهوار في محافظة ميسان الجهات المعنية باتخاذ إجراءات عملية عاجلة لمعالجة شحة المياه المغذية لأهوار المحافظة والتي تصاعدت نسب جفافها إلى نحو ٨٠ ٪ عما كانت عليه في العام الماضي بحسب قوله . وأكد المهندس جواد مغامس واديل المدى أن شحة المياه أدت إلى جفاف مناطق واسعة من الأهوار وبنسبة ٨٠ – ٨٥ عما كانت عليه في العام الماضي مع ازدياد نسبة الملوحة وبكثافة عالية في الجزء المتبقي من الأهوار ما تسبب بهلاك معظم أنواع الأحياء المائية من الأسماك والطيور والنباتات. مضيفاً «جفاف الأهوار حاليا تسبب في تعطيل الزراعة وعمليات صيد الاسماك والطيور وهي مصادر الرزق الرئيسة للسكان ما دفع العديد منهم إلى ترك مناطقهم والهجرة باتجاه المدن القريبة ،ناهيك عن الأضرار البيئية الكبيرة التي لحقت بالمنطقة جراء شحة المياه ومنها اختفاء بعض أنواع الأحياء المائية التي تميزت بها الأهوار إضافة لسحب الدخان المنبعثة من أحراش القصب الجافة التي تشتعل بين آونة وآخر ى خصوصا في موسم الصيف «